

بينيت يتولى تعميق مخططات التهويد في القدس وحائط البراق



22 يناير 2022 - 12:37

قال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، السبت، إن رئيس الوزراء الاسرائيلي نفتالي بينيت يتولى بنفسه تعميق مخططات التهويد المتواصلة في القدس وحائط البراق.

وصادقت حكومة الاحتلال على خطة بينيت التي تُعنى بتطوير البنى التحتية وزيادة حجم الزيارات إلى حائط البراق، وهي خطة خمسية بقيمة 110 ملايين شيكل.

وتم تقديم العرض من قبل بينيت، على أن يتم تخصيص إطار الميزانية لأجل تنفيذه من قبل مكتب رئيس الوزراء، ووزارات الدفاع، والمالية، والتربية والتعليم، والداخلية، والمواصلات، والسياحة، والأمن الداخلي، والثقافة والرياضة، والهجرة واستيعاب القادمين الجدد، والابتكار والعلوم والتكنولوجيا.

وكان قد زار الموقع بين الأعوام 2015 - 2020 نحو 12 مليون زائر، وسيتابع مكتب رئيس الوزراء تنفيذ الخطة الجديدة ويرافق تطبيقها.

وتشمل الخطة استمرار زخم التطوير والأعمال الجارية في هذا المكان، والاستجابة لزيارات الطلاب والقادمين الجدد والجنود، وتطوير برامج تربية جديدة، ودعم خدمات المواصلات وبلورة أساليب جديدة تتيح الوصول إلى حائط البراق من خلال المنصات التكنولوجية الحديثة، ووصف بينيت الخطة بأن من شأنها أن تساعد على تطوير البنى التحتية الضرورية للمكان.

وفي الوقت الذي تخصص فيه حكومة اسرائيل بتوجيه من رئيس وزرائها موازنات لبناء روية زائفة تزور مواقع اسلامية كما يجري في ساحة البراق في القدس، تقدمت بلدية موشيه ليئون بالتماس للمحكمة المحلية في المدينة من أجل هدم مجمع إسلامي في بلدة بيت صفافا يضم مسجداً تعليه قبّة ذهبية.

ويدور الحديث عن مسجد الرحمن في بيت صفافا، وهو مسجد قديم قائم منذ أكثر من 100 عام، وتم خلال السنوات الماضية ترميمه وبناء بعض المرافق والإضافات له، وهو ما لم يرق للمستوطنين الذين احتجوا بأن قبّته تشبه قبة الصخرة وتقدموا بشكاوى بهذا الخصوص بغية هدمها بحجة أن القبّة بُنيت دون ترخيص.

وفي الوقت نفسه، وافقت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في بلدية الاحتلال على إيداع خطة لبناء 1465 وحدة استيطانية بين جبل أبو غنيم "هار حوما" و"جفعات هاماتوس" - وبيت صفافا تسمى "حي القناة السفلية"، بينما تقرر إجراء مناقشة أخرى بشأن خطط بناء مجمع استيطاني جديد في التلة الفرنسية.

وفي هذا السياق دعت "حركة السلام الآن" إلى وقف هذا المشروع فوراً والمشاريع الأخرى الموازية التي تم إقرارها في الخامس من الشهر الجاري لأنها قائمة على أراض فلسطينية محتلة وتمس بجل الدولتين وتقطع التواصل بين القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم، وطالبت أحزاب اليسار والوسط وأحزاب التحالف التي تؤيد إمكانية قيام دولتين لشعبيين بأن تفعل كل شيء حتى لا يتم الترويج لهذه الخطط ولا تصل إلى مناقشة في اللجنة اللوائية.

وكانت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال قد صادقت في الخامس من الشهر الجاري على خمسة مخططات جديدة عبر الخط الأخضر في القدس بأحجام ضخمة تبلغ 3557 وحدة استيطانية جديدة.

وتعتبر الخطة المعروفة باسم القناة السفلية جنوب كيبوتس "مات راحيل"، أكثر الخطط إشكالية من وجهة النظر السياسية هي الخطة المعروفة باسم "القناة السفلية" لبناء حي جديد يضم 1465 وحدة سكنية ويهدف إلى ربط "مار حوما" و"جفعات هاماتوس" وإكمال السلسلة الإسرائيلية والحلقة الجنوبية لقطع الاتصال بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وبيت لحم.

وتعتبر الموافقة على الخطة من قبل اللجنة المحلية لبلدية القدس مجرد توصية وليست لديها سلطة المصادقة على المخططات نفسها، وبمجرد تمرير الموافقة على الإيداع تبدأ اجراء التخطيط القانوني الذي يستغرق في العادة بين عام وعامين.

وكما في حالة خطة البناء الاستيطانية في "عطروت"، تستغل العناصر اليمينية المتطرفة في الحكومة الاسرائيلية عدم وجود اتفاق ائتلافي في المجال السياسي لدفع خطط بعيدة المدى وفرض الحقائق على الأرض.

يشار إلى أن حوالي نصف الخطة تقع خارج الخط الأخضر، ونصفها تقريبا داخله، لكن موقعها الاستراتيجي بين تل الطائرة وجبل أبو غنيم (هارحوما) يجعلها إشكالية بشكل خاص من الناحية السياسية ومن حيث إمكانية السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

ولم تسلم الأغوار الفلسطينية الشمالية من عبث الاحتلال وقواته العسكرية وعبث مستوطنيه، ويقوم جيش الاحتلال بتدمير مساحات واسعة من أراضي المواطنين المزروعة بالمحاصيل في عملية تهدف لسد الطريق على أي تطوير فلسطيني في الغور.

فاجتياح الدبابات والجرافات والشاحنات العسكرية للأراضي الزراعية في أكثر من تجمع بدوي ورعوي وزراعي، من بينها تجمع خربة إيزيق في الأغوار، وتدميرها يهدف إلى تمكين إسرائيل من تعميق سيطرتها على المنطقة واستغلال مواردها وتوسيع المستوطنات فضلا عن تهجير الفلسطينيين بتدمير منازلهم ومحاصيلهم وسرقة التراب الأحمر، تحت غطاء "التدريبات العسكرية، وبحجة أن المنطقة عسكرية مغلقة.

ويتزامن هذا مع حماية الجيش للمستوطنين الذين يسرقون أشجار الزيتون المعمرة من أراضي المواطنين الفلسطينيين لبيعها أو زراعتها في مداخل المستوطنات، ويطلق جنود الاحتلال النار وقذائف المدفعية في مواقع تبعد مئات الأمتار عن منازل التجمعات الرعوية والزراعية لترهيب المواطنين الفلسطينيين ودفعهم للرحيل عن أراضيهم ومزارعهم مصدر رزقهم.

وفي اكثر من منطقة في الضفة الغربية تتواصل أعمال العريضة التي يقوم بها المستوطنون بتنسيق واضح مع جيش الاحتلال.

فقد سمح جيش الاحتلال الاسبوع الماضي لحوالي 1200 مستوطن بتجاوز الحواجز التي أقامها والاحتفال في بؤرة "حومش" الاستيطانية بعيد غرس الأشجار على الرغم من حقيقة أن الطريق المؤدية إلى المكان تم إعلانها منطقة عسكرية مغلقة، وعلى الرغم من منع المستوطنين من دخول البؤرة الاستيطانية بموجب قانون فك الارتباط، تجاوز المشاركون الحواجز العسكرية سيراً على الأقدام، وصوروا أنفسهم أثناء قيامهم بذلك، ونشروا التوثيق على وسائل التواصل الاجتماعي.

وبحسب المتحدث باسم بؤرة "حومش" الاستيطانية، فقد حضر الحدث المئات من طلاب المدارس الدينية الذين ساروا لنحو ساعتين عبر قرى عربية برفقة جنود مسرحين من وحدات قتالية كانوا يحملون الأسلحة.

وعلى عكس الحوادث الأخرى التي وقعت في الموقع منذ مقتل "يهودا ديمينمان" لم يتم تنسيق الاحتفال مع الجيش.

كما أغلق مستوطنون مفارق رئيسية في الضفة الغربية وعربدوا من أقصى الشمال الى الجنوب، واعتدوا على المركبات الفلسطينية، بعد أن خرجوا تلبية لدعوة جماعات يهودية استيطانية متطرفة بمسيرات في مختلف أرجاء الضفة، بما فيها القدس.

وفي بيان وُزِعَ في عدة مستوطنات، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، فإن هدف تلك التظاهرات الدعوة إلى "يهودية الدولة"، تحت عنوان "إسرائيل في خطر.. نريد دولة يهودية".

ومن أبرز المناطق التي دعا المستوطنون إلى التظاهر فيها وتمت هذه المسيرات كانت في، جنوبي الضفة الغربية في المسجد الإبراهيمي داخل مدينة الخليل، وعلى مفترق "عتصيون" الواصل بين مدينتي الخليل وبيت لحم، وفي وسط الضفة الغربية قرب مدخل مستوطنة "عوفرا" ومثلث "مخماس" و"جفعات آساف" و"شيل"، وفي شمال الضفة قرب مستوطنة "أرائيل" وبين حاجزي زعترة وحوارة جنوب نابلس.

وفي خطوة همجية وجريمة مخالفة ليس فقط للقانون الدولي وإنما أيضاً للقانون الإسرائيلي، باغت أكثر من 100 شرطي إسرائيلي عائلة صالحية في القدس المحتلة واعتقلوا أفرادها مع متضامنين قبل هدم المنزل وتحويله إلى ركام رغم عدم وجود قرار من المحكمة الإسرائيلية أصلاً بهدمه، واستبقت بلدية الاحتلال مداممة المنزل وإخلاء من فيه قبل هدمه بعقد لقاء مع الصحافيين الأجانب زعمت فيه أنها تخلي المنزل لغرض إقامة مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة من سكان القدس الشرقية.

ووصف الاتحاد الأوروبي توسيع المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء التي تنفذها سلطات الاحتلال غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتؤدي إلى تفاقم التوترات، وتهدد قابلية حل الدولتين للحياة وتقلل من احتمالات تحقيق سلام دائم، وذلك تعقيباً على هدم منزلي العائلة صالحية، وحذر من إخلاء المزيد من العائلات الفلسطينية من منازلها التي عاشت فيها لعقود.

ودعا إلى عدم المضي قدماً في خطة بناء أكثر من 1450 وحدة سكنية استيطانية بين مستوطنتي "هار حوما" و"جفعات هاماتوس"، وحثها على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

كما طالبت كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا الاحتلال الإسرائيلي بالتراجع عن قرار التوسع الاستيطاني شرق القدس المحتلة، وأكدت أن هذه الخطوة تشكل عقبة إضافية أمام حلّ الدولتين، معربة عن القلق البالغ إزاء قرار التقدم بخطط بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة.

بدوره، طالب المنسق الأممي لعملية السلام بالشرق الأوسط تور وينسلاند سلطات الاحتلال بإنهاء تهجير الفلسطينيين.

وأضاف المنسق خلال انطلاق أعمال جلسة مجلس الأمن حول الأوضاع في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية أنه قلق من احتمال إجلاء أسر فلسطينية من حي الشيخ جراح وسلوان بالقدس المحتلة، وطالب بإنهاء عمليات التشريد والإخلاء بحق المواطنين الفلسطينيين في الشيخ جراح بالقدس المحتلة.